أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية

طالبة الدكتوراه : ياسمين يوسف ابراهيم كلية الحقوق – جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: جميل صابوني كلية الحقوق – جامعة دمشق

الملخص

تعتبر مشكلة الديون الخارجية في الدول العربية، من أهم المشكلات التي واجهتها اقتصاديات تلك الدول، نظراً لآثارها الخطيرة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، فلتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كان لابد من توفير التمويل اللازم من أجل النهوض بقطاعات الاقتصاد الإنتاجية المختلفة، وهنا اصطدمت تلك الدول بواقعها الاقتصادي، وما يعانيه من ارتفاع في معدلات الاستهلاك، وانخفاض في حجم الادخار المحلي وعوائد الصادرات الأمر الذي أدى من حيث النتيجة إلى تراجع حجم الاستثمارات المحلية.

لما تقدم فقد كان الاقتراض الخارجي أحد الوسائل المهمة التي وجدت فيها تلك الدول ضالتها، حيث بدأت بالاعتماد على هذا المصدر لتغطية القصور في الموارد والإمكانات المالية المتاحة، إلا أن الممارسة الفعلية لهذه السياسة الاقتصادية بصورة غير ممنهجة أدى من حيث النتيجة إلى زيادة مضطردة في حجم المديونية الخارجية للدول العربية إلى مستويات مرتفعة جداً، مما كان له أكبر الأثر في الحد من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة لتلك الدول.

الكلمات المفتاحية: الدين العام الخارجي ، معدلات الاستهلاك، التنمية الاقتصادية، المدخرات المحلية، النمو الاقتصادي.

The impact of foreign debt on economic development in Arab countries

Abstract

The foreign debt problem in the Arab countries is considered one of the most important problems faced by the economies of those countries, due to its serious effects on the process of economic and social development in them. Here, these countries collided with their economic reality, which is suffering from a rise in consumption rates, a decrease in the volume of domestic savings and export returns, which in turn led to a decline in the volume of local investments.

For the foregoing, external borrowing was one of the important means in which these countries found their way, as they began to rely on this source to cover the shortcomings in the available financial resources and capabilities. However, the actual practice of this economic policy in an unsystematic manner led, in terms of the result, to a steady increase in the volume of indebtedness. The foreign affairs of Arab countries reached very high levels, which had the greatest impact in limiting the achievement of the desired economic development goals for those countries.

Keywords: External public debt, consumption rates, economic development, domestic savings, economic growth.

مقدمة:

تحتاج الدول العربية من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية، إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي لديها، ولكن تحقيق هذا الهدف يصطدم بجملة من الصعوبات، تتمثل في انخفاض حجم المدخرات الوطنية، وعدم كفايتها لتمويل متطلبات عملية التنمية الاقتصادية، لذلك لجأت معظم الدول العربية إلى التمويل الخارجي، لسدّ النقص في الموارد المحلية، وتوفير القطع الأجنبي اللازم لاستيراد السلع والخدمات الضرورية لتنفيذ مشاريعها التنموية.

إن الدور الذي تضطلع به الديون الخارجية في إطار تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية، متوقف من حيث النتيجة على نمط استخدام الموارد المالية الناجمة عن هذه الديون في تمويل المشاريع التنموية لديها بشكل فعال، وفقاً لخطط ممنهجة تستطيع من خلالها تلك الدول أن تنفذ مشاريعها الاستثمارية المطلوبة، وترفع من معدلات ادخارها وتمويلها الذاتي، ومن ثم التحكم في خدمات ديونها المستحقة مستقبلاً.

اشكالية البحث: يمكن لنا أن نطرح اشكالية هذا البحث من خلال السؤال التالي: : ما هو دور الديون الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية للدول العربية؟، وما مدى كفاءة هذه الدول في استخدام هذا النمط من التمويل، وخدمة مستحقاته المستقبلية؟.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في إدراك حقيقة مفادها، أنه في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية ، تلجأ معظم الدول العربية إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، نظراً لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية لديها، وهنا تصبح هذه الدول أمام خيارين اثنين، إما النجاح في استثمار أموال تلك القروض في تحقيق الغاية المرجوة منها، أو الفشل في ذلك وما يعنيه هذا الأمر من ازدياد في حجم المديونية وعدم القدرة على خدمة مستحقاتها مستقبلاً.

تساؤلات البحث: يسعى هذا البحث بمضامينه المختلفة للإجابة على عدد من التساؤلات وهي:

_ هل ساهم لجوء الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي في تسريع عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول؟

_ ما مدى قدرة الدول العربية المدينة على خدمة ديونها الخارجية وتجنب آثارها السلبية؟

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

_ تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية.

_ إبراز المعوقات التي تقف حائلاً أمام تحقيق هذه التنمية في الدول العربية.

_ تحديد الدور الذي تضطلع به المديونية الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

_ إظهار مدى كفاءة تلك الدول في استخدام سياسة المديونية في مجال المشاريع التنموية.

منهج البحث: للوصول إلى الأهداف المرجوة لهذا البحث سنعتمد المنهج التحليلي، والذي يظهر من خلال تحليل النقاط الواردة في كل جزئية من جزئيات البحث بدءاً بـ تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية ومعوقاتها تحقيقها في الدول العربية، ومن ثم الانتقال للحديث فعالية استخدام الديون الخارجية العربية في إطار تنفيذ مشروع التنمية الاقتصادية لديها، وانتهاءً بتحليل قدرة تلك الدول على خدمة ديونها الخارجية تأكيداً على مدى نجاح سياستها التنموية.

خطة البحث:

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الدول العربية

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية و أهميتها.

الفرع الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ومعوقاتها.

المطلب الثاني: دور الديون الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية

الفرع الأول: كفاءة استخدام المديونية الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية.

الفرع الثاني: قدرة الدول العربية على خدمة ديونها الخارجية.

المطلب الأول

التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

تعدّ التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي اهتمّت بها الدول العربية كونها الخيار الرئيس للتخلص من حالة التبعيّة الاقتصادية التي تعاني منها، والتي أنهكت قدراتها، وأغلقت آفاق تطورها، وتحسين مستوى الحياة لسكانها، ولأجل ذلك فقد وجّهت تلك الدول اهتمامها الرئيس وجلّ قدراتها، نحو مشروع التنمية، آخذةً بالأسباب، وساعية لتوفير المقوّمات، معززة أملها وطموحها في التغلّب على جميع العقبات.

الفرع الأول

تعريف التنمية الاقتصادية وأهميتها.

أصبح تحقيق التنمية الاقتصادية من أولويات جميع حكومات الدول المتقدّمة والعربية على السواء، وبفرض أن التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها، وأهدافها من بلد إلى آخر، لذلك فقد تعددت المفاهيم التي تتناول هذا الموضوع.

أولاً_ تعريف التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية العديد من التعريفات، نذكر منها:

1_ هي الجهود المنظّمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معيّن من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي، والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة، والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة[1].

2_ عملية تحويل الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر، والرفع من المستوى المعيشي، ومعدلات الاستثمار، وإعطاء المزيد من الفرص إلى الأفراد لأجل ممارسة حرياتهم[2].

---

[1] صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 12.

[2] سالم عبد الله أحمد، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية –المعوقات (دراسة حالة السودان)**، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2017، ص: 16.

3_ مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيّرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخّل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة، بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو[3].

4_ عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[4].

مما تقدم يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي: عملية تهدف إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموماً والإنتاجي على وجه الخصوص، ويتحقق ذلك من خلال إجراء تعديلات نوعية وممنهجة في هيكل الإنتاج ونوعية المنتجات سواء كانت السلع بأنواعها أو الخدمات بأنواعها مما يؤدي إلى إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي للدولة، والتي ينتج عنها لا محالة زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ثانياً_ أهمية التنمية الاقتصادية للدول العربية: تتضح أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية من خلال مجموعة من النقاط يمكن لنا أن نجملها في نقطتين اساسيتين هما:

1_ الأولى: تعد التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والفجوة التقنية بين الدول العربية المدينة والدول المتقدمة، ومن أجل ذلك يتوجب على الدول العربية العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض واللحاق بركب الدول المتقدمة، وفي هذا الإطار يجب أن نشير إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت بزيادة حدة هذه الفجوة، إذ تتمثل في:(التبعية الاقتصادية إلى الخارج – نقص رؤوس الأموال – استمرارية أزمة المديونية الخارجية – الزيادة السكانية الهائلة – انخفاض مستوى التعليم– ارتفاع نسبة الأمية...الخ) وعليه يجب على الدول

[3] سعد طه علام، **التنمية والدولة**، ط2، دار طيبة، القاهرة،2004، ص: 176.

[4] عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 147.

العربية العمل لتجاوز هذه العوامل المختلفة تدريجياً، وذلك بتبني استراتيجية مدروسة وواضحة، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة[5].

2_ الثانية : التنمية الاقتصادية أداة للاستقلال الاقتصادي للدول العربية: إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي، وليس على أساس التبعية، فبالرغم من حصول الدول العربية على الاستقلال السياسي إلاّ أنها ما زالت تعاني من حالة التبعية لاقتصاد الدول المتقدمة التي كانت مستعمرة في ذلك الوقت، وذلك بسبب زيادة المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية تلك الدول، ومن أجل التخلص من هذه التبعية تدريجياً يجب العمل على تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً سليماً وعقلانياً[6].

الفرع الثاني

مقوّمات التنمية الاقتصادية ومعوّقاتها في الدول العربية.

القول بأن التنمية الاقتصادية مشروع نهضة حضارية، أو أنها بمكوناتها قد أصبحت إيديولوجيا عالمية، يدفعنا إلى البحث والتحليل في مقوّمات هذا المشروع في البلدان العربية؛ ما هي؟، وما مدى توافرها؟، وبالمقابل إذا توافرت هل يعني ذلك بالضرورة وجود انسيابية في تأسيس ذلك المشروع؟، أم أن هناك عوائق معيّنة قد تعرقل مسيرته؟.

أولاً_ مقوّمات التنمية الاقتصادية في الدول العربية: تتطلّب عملية التنمية الاقتصادية عدداً من المقوّمات، نورد أبرزها فيما يأتي:

---

[5] مصطفى زويرني ، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا،** أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2000، ص14.

[6] **المرجع السابق الذكر**، ص: 15.

أ_ الموارد الطبيعية: يختلف الباحثون الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية كأحد مقوّمات عملية التنمية الاقتصادية ، فهناك فريق يرى في الموارد الطبيعة مقوماً أساسياً لعملية التنمية، في حين يرى الفريق الأخر أن تلك الموارد يمكن أن تساعد في عملية التنمية، وتيسر من إجراءاتها لكنها في المقابل لا تعدّ مقوماً أساسياً فيها، ويستدل هؤلاء على رأيهم بالقول إن هنالك العديد من الدول العربية لا تعاني من شح في مواردها الطبيعية، ومع ذلك فقد تعثرت خطوات عملية التنمية فيها، والسبب يعود إلى أن درجة الانتفاع الاقتصادي من تلك الموارد منخفض جداً مقارنة بحجمها، ومردّ ذلك أن تلك الدول لا تمتلك عناصر الانتفاع من تلك الموارد كالمعرفة التكنولوجية، والمهارة الفنّية التي تمكنها من استخراجها، ورأس المال الكافي، والقدرات البشرية الكفؤة والمتطوّرة، والتي تمكن من استثمارها بالشكل الأمثل، مع الأخذ بالحسبان وجود طلب على تلك الموارد، أو على الخدمات التي تنتجها[7].

ب_ الموارد البشرية: إذا كان الإنسان غاية التنمية، ووسيلتها فمن المستحيل تصوّر وجود التنمية من دون الاعتماد عليه كمصمم ومنفذ لها؛ إذ أن الإنسان هو المستخدم للموارد، وهو المنتج للسلع والخدمات، وهو في الوقت ذاته المستهلك لها أيضاً[8].

بمعنى أخر يمكن القول: إن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج، وتبادل واستهلاك وما يرتبط بها من وظائف أخرى كالادخار، والاستثمار بهدف الوصول إلى معدلات النمو المرغوب فيها، إنما يتوقف في حقيقة الأمر على حجم الموارد البشرية التي تمتلكها الدول، وما تتمتع به تلك الكوادر من مؤهلات علمية، وخبرة فنية وإرادة، وتصميم على تحقيق التنمية، وتبني السياسة الاقتصادية لها، والتغلب على المشاكلات المختلفة التي قد تعيق ذلك.

ج_ رأس المال: يعتبر رأس المال من حيث توفره، ومعدل تراكمه، من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات، ومعدلات تغيرها، وعليه فهو أحد مؤشرات

---

[7] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 184 وما بعدها.

[8] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص: 73.

مستوى التقدّم الذي بلغته تلك المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من جهة أخرى.

تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية، ومن ثم زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار في دولة ما يعني أن تلك الدولة تبذل مجهوداً كبيراً لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها[9]، والمشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول العربية في هذا المجال، هي انخفاض حجم الاستثمارات بها؛ لذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار، وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان فيها، وتتمثل مصادر التمويل لتلك الاستثمارات في : المدخرات المحلية، التمويل المصرفي، التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية، المنح والمعونات من الدول الأجنبية، التمويل الأجنبي المباشر، وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية[10].

4_ التكنولوجيا : إن التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى لحياة المجتمعات العربية، إنما يتطلب من تلك الدول أن تلجأ إلى تطوير البحث العلمي، واستخدام نتائجه في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، والسبيل إلى ذلك يكون باعتماد تلك الدول للتكنولوجيا، كونها تمثل الجهد المنظم الرامي إلى تحقيق ما سبق، فزيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار، يحتاج إلى تكنولوجيا، واكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية، كذلك الأمر توفره التكنولوجيا، لا بل أكثر من ذلك؛ إن معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي ، والذي أصبح يعتمد كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات من خلال تقييم

[9] محمد عبد العزيز عجمية، ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 42.

[10] قنادزة جميلة، **مرجع سبق ذكره،** ص: 74.

قدرة تلك المشروعات على إنتاج سلع جديدة، أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة، والتي تنعكس لاحقاً كمساهمة في النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة[11].

ثانياً_ معوّقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية:

تعاني الدول العربية من بعض المعوقات التي تقف عقبة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتختلف طبيعة هذه العقبات؛ فمنها ما يحمل الطابع الاقتصادي، ومنها ما يحمل الطابع الاجتماعي، أو السياسي، أو الفكري، وأخر يحمل الطابع التكنولوجي، ونقدم فيما يأتي شرحاً موجزاً لها:

أ_ العقبات الاقتصادية [12]، وتتمثل في :

1_ ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة، وكذلك ضعف الإنتاج والإنتاجية، سواء كان ذلك على المستوى الزراعي، أو الصناعي، أو الخدمي، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة منها: انخفاض المستوى التقني، وعدم توافر عناصر الإنتاج جميعها بالكميات اللازمة.

2_ انخفاض جودة السلع، وارتفاع أسعار المنتجات المحلية، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتخلف طرقه، وعدم المقدرة على الابتكار وشح الموارد التمويلية التي تمكن المنتج من استخدام التكنولوجيا الحديثة، وندرة الأيدي العاملة الماهرة في الصناعة، والذي ينعكس تراجعاً في القدرة على التخطيط والتنظيم.

3_ التخصص في إنتاج المواد الأولية، وسيطرة المنتج الواحد، ووجود طاقات إنتاجية في المصانع غير مستثمرة بشكل كامل.

4_ انخفاض مستوى الدخل، وعدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعاً عادلاً، ما ينجم عنه انخفاض حجم المدخرات، وقلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

---

[11] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 202 – 203.

[12] **لمزيد من التفصيل انظر في ذلك:**

_ د. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، ط1، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص: 47 – 48.

_ سالم عبد الله أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 31 وما بعدها.

ب_ العقبات الاجتماعية: تتمثل بانخفاض المستوى التعليمي، وارتفاع نسبة الأميّة في الدول العربية، وذلك نتيجة لانخفاض المستوى المعيشي، وارتفاع نسبة النمو السكاني (كثرة الإنجاب)، وارتفاع نسبة تشغيل الأطفال، فيصبح من الصعب عندئذ تعليمهم، وعلاجهم، وتوفير السكن الملائم لهم، فيضطر هؤلاء إلى ترك التعليم، والتوجّه إلى العمل بحثاً عن سبل العيش ، كذلك تعترض الدول العربية صعوبة التغلّب على الكثير من العادات، والمفاهيم التي لم تعد تتلاءم ومتطلّبات المجتمع الحديث، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية مثل، العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى إسراف الحكومات في استخدام موارد المجتمع بما لا يتفق ومقتضيات التنمية[13].

ج_ العقبات التنظيمية والتكنولوجية: تتمثّل بسوء إدارة المنشآت، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، وتسرّب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية، إضافة إلى ترهّل القطاع العام الصناعي، وضعف التعاون والتشاركية بينه وبين القطاع الخاص، والتي يمكن أن تؤمّن للقطاع العام الاستفادة من خبرات نظيره الخاص في التسيير والإدارة، وتشكل في الوقت نفسه ضماناً لنقل التكنولوجيا، وبالتالي التحكّم في الجودة والتكلفة مستقبلاً، وذلك في ظلّ الصعوبات التي تواجهها بعض حكومات الدول العربية في استيراد التكنولوجية ونقلها إلى القطاع العام فيها نتيجة العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب، والمفروضة عليها من قبل الدول المتقدّمة[14].

[13] د. أحمد جابر بدران، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48 – 49.

[14] قنادزة جميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 78.

المطلب الثاني

دور الديون الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية

تواجه معظم الدول خلال مسيرتها التنموية مشكلاتٍ متعددةً، تبعاً لظروف كل دولة وإمكانياتها، ومن هذه الاشكاليات تبرز إشكالية العجز المالي والحاجة الملحة إلى مصادر تمويل جديدة، فالمدخرات المحلية غير كافية لبلوغ حجم النمو المستهدف، كما أن وسائل التمويل الأخرى لا يمكنها أن تنجح في تعضيد قوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يدفع المشرفين على السياسة المالية والاقتصادية إلى التوجه نحو ايجاد مصادر جديدة لتمويل تنفيذ برامج هذه السياسات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ولعل أفضل السبل، واكثرها اختصاراً للزمن هو اسلوب الاستدانة (الدين العام)[15]، وما تحمله هذه الخطوة من تبعات وآثار متعددة تظهر لاحقاً.

يتوقف دور الديون الخارجية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول العربية على نمط وفعالية استخدام الأموال الناجمة عن تلك الديون في تمويل هذه المشاريع، إضافة إلى قدرة تلك الدول على دفع أقساط أصل هذه الديون وفوائدها.

بعبارة أخرى؛ إن قدرة الدول العربية على سداد المدفوعات الدورية اللازمة لخدمة ديونها الخارجية، يتوقف أساساً على مدى نجاح السياسة المالية والاقتصادية التي تطبقها دولة ما من تلك الدول ـ بصدد استعانتها بالتمويل الخارجي ـ في توليد موارد إضافية ذاتية سواء لتمويل مشاريع تنموية محلية أم لخدمة أعباء هذا التمويل تجاه الدول الدائنة.

---

[15] هناك نوعين للدين العام، **الدين العام الداخلي**، ويُعرف بأنه: مجموعة المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب. وأهم ما يميز هذا النوع من الديون العامة أن الدولة لها سيادة مطلقة في حالة هذا الدين من حيث تحديد الشروط، ومنح الامتيازات على اختلاف أنواعها، وأغراضها، **أما الدين العام الخارجي**: فهو تلك الديون التي اقترضها الاقتصاد الوطني لدولةٍ ما، والتي تزيد مدة القرض فيها على سنة واحدة أو أكثر، و تكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدّفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع و الخدمات إليها، و يكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية، أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات المستقلة و الأفراد و المؤسسات الخاصة.
لمزيد من التفصيل انظر في ذلك: د. رمزي زكي، **الديون والتنمية –القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص56.

لما تقدم فإننا سنبحث في هذا المطلب، دور الديون الخارجية للدول العربية في تمويل عملية التنمية لتلك البلدان وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: كفاءة استخدام المديونية الخارجية العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: قدرة الدول العربية على خدمة ديونها الخارجية.

الفرع الأول

كفاءة استخدام المديونية الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية:

لإدراك مدى كفاءة السياسة المالية للدول العربية في استخدام المديونية الخارجية لتلك الدول في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية لها، لا بد لنا بداية من التفريق بين نوعين من تلك الديون، وهي الديون الخارجية غير المنتجة، والديون الخارجية المنتجة.

أولاً: الديون الخارجية غير المنتجة[16]: يستخدم هذا النوع من الديون في تمويل الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية، الكمالية منها وشبه الكمالية مثل: السيارات الفاخرة، والتحف وغير ذلك من السلع التي يمكن الاستغناء عنها إذا لزم الأمر، دون المساس بقدرة الاقتصاد القومي على الاستمرار في النمو، ومن ثم فإن هذه الديون لا يمكن لها أن تسهم في حقيقة الأمر في تحقيق زيادة أو توسيع في الطاقات الإنتاجية للدولة العربية المدينة، والتي تعتبر من المراحل المتقدمة لتحقيق مشروع التنمية الاقتصادية لتلك الدول.

وفي سياق متصل تبرز مشكلة التمييز بين السلع الكمالية والسلع الضرورية، وذلك تبعاً لمجموعة من العوامل المتغيرة مثل : تغيّر الزمن ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتطوره، إلاّ أنه يمكن التفرقة مبدئياً بين هذين النوعين من السلع وفقاً لمعيار (درجة شيوع الاستهلاك للسلع المستوردة) ، فإذا تجاوزت نسبة المستهلكين لسلعة ما نسبة 60% اعتبرت تلك السلعة ضرورية، وبالتالي يصعب الضغط عليها عند الاستيراد، أما إذا كانت نسبة استهلاك السلع المستوردة تتراوح ما بين 20% – 60% فتعتبر سلع

[16] مازن أبو حصيرة،" **الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين**"، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص55.

كمالية يمكن الاستغناء عنها ومن ثم إمكانية الضغط على استيرادها ، وعليه فإن أهمية دراسة السلع المستوردة القابلة للاستغناء عنها، إنما تنحصر في كيفية الضغط على هذه الواردات حتى تتمكن الدولة المدينة من تحقيق وفورات على حساب الديون الخارجية غير المنتجة، وبالتالي زيادة مواردها من العملة الصعبة حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الخارجية في الأجل القصير[17].

بناء على ما سبق ، فإن المنطق الاقتصادي الذي يبرر الاقتراض الخارجي يفرض بالمقابل التعامل مع هذه الديون بحذر، وبحالات مؤقتة أو طارئة، لا تأخذ صفة الاستمرارية، وذلك بحسبان أن هذا النوع من الديون يعتبر عبئاً على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات ككل.

ثانياً: الديون الخارجية المنتجة: وهي الديون التي ينجم عن استخدامها زيادة في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وذلك نتيجة لتوجيه المورد المالي لتلك الديون نحو تمويل مشاريع واستثمارات منتجة، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في خلق فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وبالتالي زيادة حصيلة الدولة العربية ذات الصلة من العملة الصعبة اللازمة لعملية التنمية وخدمة أعباء ديونها الخارجية المستحقة.

للديون المنتجة قائمة يمكن لنا أن نميّز ضمنها بين أنواع مختلفة من الاستثمارات الممولة عن طريقها، وذلك تبعاً لكيفية استخدامها، ولمدى إسهامها في زيادة الفائض في الميزان التجاري[18].

1_ الديون من أجل الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية: تساهم هذه المشروعات كثيراً، وبطريقة غير مباشرة، في خلق الفائض في الميزان التجاري، نتيجة للموارد المالية المحققة والقيمة المضافة على مستوى الهيكل الاقتصادي الكلي، فبطبيعة الحال تعتبر مشاريع البنية التحتية المرحلة المتقدمة والأساسية للبدء بالمشاريع التنموية النموذجية،

[17] د. رمزي زكي، **مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية**، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص30.

[18] د. رمزي زكي، **الديون والتنمية –القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية**، مرجع سبق ذكره، ص34.

والتي لا يمكن لها ان تبصر النور وأن تحقق أهدافها دون وجود البنى التحتية اللازمة لها، كمشاريع الطرق العامة، والمطارات، وبعض المشاريع ذات الطابع الخدمي العام[19].

2_ الديون التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعاً وخدمات قابلة للتصدير: يخص هذا النوع من الديون، الاستثمارات التي تساهم في خلق طاقات إنتاجية بدون اللجوء إلى مستلزمات الإنتاج المستوردة، ويتم ذلك بالاعتماد على الموارد المحلية المتاحة لدى الدول العربية، حيث تخضع تلك الموارد لعملية تحول (تصنيع) ينجم عنها مجموعة من السلع والخدمات القابلة للتصدير، مما يحقق زيادة في حجم الصادرات الخارجية لتلك الدول، والذي ينعكس بدوره على الميزان التجاري لها مسهماً في زيادة الفائض لهذا الميزان، وخير مثال على ذلك استخدام الديون الخارجية في تطوير عدد من الصناعات التحويلة المحلية الأمر الذي ينجم عنه انتاج سلع جديدة أو متجددة قابلة للتصدير وتحقيق القيمة المضافة للاقتصاد المحلي، عوضاً عن الاكتفاء بتصدير المواد الأولية فقط، كما هو الحال في التصنيع الزراعي لبعض المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن، ... إلخ.

3_ الديون التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعاً وخدمات قابلة للتصدير مستخدمة في المواد المستوردة من الخارج: في هذا النوع من الديون توجه الموارد المالية الناجمة عنه لخلق طاقات إنتاجية تنتج بالمحصلة سلعاً وخدمات قابلة للتصدير، ولكنه يختلف عن النوع السابق من حيث استخدامه في خلق تلك الطاقات، موادً مستوردة من الخارج، كما هو الحال في استيراد بعض المواد نصف المصنعة واستكمال عملية تصنيعها وفق تكنولوجيا متطورة، ومن ثم إعادة تصديرها للخارج، بعيداً عن الاستهلاك المحلي، وبالمحصلة فإن هذه الطاقات سينجم عنها فائض في الميزان التجاري كلما زادت قيمة صادرات هذه المنتجات عن قيمة ما تستورده الدولة مستلزمات الإنتاج [20]، ومن

---

[19] د. رمزي زكي، **الديون والتنمية –القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية**، مرجع سبق ذكره، ص36.

[20] مازن أبو حصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

الأمثلة على ذلك صناعات تجميع القطع الإلكترونية من موبايل وشاشات تلفزة، وبعض أنواع الأجهزة الإلكترونية الأخرى، وصناعة تجميع السيارات ومختلف انواع المركبات.

4_ الديون التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعاً وخدمات بديلة عن الواردات: ويقصد بها الاستثمارات التي تساهم في خلق طاقات إنتاجية تساهم في إنتاج سلع وخدمات موجهة للاستهلاك المحلي بقصد تطبيق سياسة إحلال الواردات، وذلك من خلال خلق سلسلة متكاملة من العمل المشترك بين مختلف القطاعات التنموية في أي من الدول العربية (زراعية – صناعية – خدمية) وهذا سوف ينعكس من حيث النتيجة من خلال خلق منتج محلي ذو قيمة مضافة عالية، الأمر الذي يضمن بالمحصلة تدعيم مرتكزات الاقتصاد المحلي من جهة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، ورفع مستوى معيشة الأفراد من جهة أخرى، ومن الأمثلة على ذلك ما أقره مجلس الوزراء في سورية في جلسته المنعقدة في 2020/5/17 والتي تضمنت اقرار برنامج احلال الواردات والذي تضمن أنداك قائمة لـ 67 مادة وقطاع تمثل حوالي 70% من المواد المستوردة ليتم انتاجها محلياً وعرضها على من يرغب بالاستثمار مع تقديم كافة المحفزات اللازمة، وقد تم تعديل هذا القرار لاحقاً بموجب عدد من القرارات التي أضافت بعض المواد والقطاعات إلى القائمة المذكورة[21].

إن هذا النوع من الديون المستخدم وفقاً للطريقة المشار إليها أعلاه، إنما يسهم من حيث النتيجة في إحداث فائض في الميزان التجاري لأي من الدول العربية التي تستخدمه، مع الإشارة إلى أن خلق هذه الطاقات الانتاجية قد يتم باستخدام مستلزمات انتاج مستوردة أو محلية، وهنا يتحدد قيمة هذا الفائض بحسب الفارق بين قيمة صادرات هذه المنتجات عن قيمة مستلزمات الانتاج محلية كانت أم مستوردة من الخارج، وبالمحصلة فإن مؤشر تحقيق التنمية الاقتصادية بشقيها (الصناعي والزراعي) من خلال استثمار الأموال المستدانة بالشكل الأمثل، يمكن أن يبرز من خلال مخرجات هذه العملية، وأهمها تطور نسبة مساهمة هذه القطاعات (الصناعي

[21] د.علي شهاب سليمان، **ظاهرة عجز الموازنة العامة في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية والمالية – كلية الحقوق – جامعة دمشق، دمشق، 2022، ص298–299.

والزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي، وما يعكسه ذلك من نتائج مختلفة على مستوى الاقتصاد الكلي.

وفيما يلي الجدول رقم (1) والجدول رقم (2)، والذين يوضحان تطور مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي (%) من الناتج المحلي الإجمالي، في مجموعة من الدول العربية:

الجدول رقم (1) تطور مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي					
2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	الدولة
18.0	19.2	18.9	0000	0000	سوريا
23.3	27.4	27.1	25.9	24.8	مصر
17.2	24.0	26.3	23.5	20.5	الجزائر
19.4	20.6	21.1	18.4	18.4	الأردن

الجدول رقم (2) تطور مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي					
2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**الدولة**
31.9	31.3	30.6	36.5	34.8	**سوريا**
10.9	10.9	11.1	11.3	11.3	**مصر**
12.9	12.0	11.8	11.4	11.5	**الجزائر**
4.8	4.7	4.6	4.6	4.5	**الأردن**

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجداول أعلاه نلاحظ اختلاف نسب المساهمة لكل من قطاع الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول محل

المقارنة، ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى للسياسات الاقتصادية المتبعة على مستوى كل دول، إضافة إلى الظروف الخاصة بكل منها، ولكن في الإطار العام يمكن القول يمكن القول بأن نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في سورية تعتبر جيدة بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والسياسة التي تعانيها البلاد، وكذلك حجم المديونية التي أصبحت تثقل كاهل اقتصادها نتيجة الحرب الكونية التي شنت عليها طيلة العقد المنصرم، بالمقابل نجد أن مصر قد حققت تراجعاً طفيفاً في حجم مساهمة كلا القطاعين بين بداية المدة ونهايتها، وذلك رغم وجود حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادية عاشته البلاد في تلك الفترة مع الاشارة إلى تطور حجم المديونية الخارجية في تلك الفترة بنسبة أكبر من التطور الذي شهدته مساهمة كلا القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي، أما فيما يخص الجزائر فيبدو أن نسب المساهمة لكلا القطاعين تشهد تفاوتاً ملحوظاً، فبينما شهد القطاع الصناعي تراجعاً في حجم المساهمة بمقدار (3.3) درجة بين اول المدة ونهايتها؛ حقق القطاع الزراعي لتلك الدولة تطوراً بمقدار (1.4) درجة خلال نفس المدة، وذلك مع الاشارة إلى استقرار حجم المديونية الخارجية لهذا البلد في تلك الفترة، وأخيراً فيما يخص الأردن فقد شهدت الأخيرة تطوراً في مساهمة كلا القطاعين بنسب متفاوتة، وذلك بالرغم من ازدياد حجم المديونية الخارجية لهذه الدولة خلال تلك الفترة الزمنية.

مما تقدم نخلص إلى القول بأن كفاءة استخدام المديونية الخارجية العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية، إنما يتوقف على مدى انتاجية تلك الديون، من خلال استخدامها في خلق طاقات انتاجية (استثمارات) يحتاجها الاقتصاد الوطني في تلك الدول، محققةً بذلك تأثيراً ايجابياً على الميزان التجاري لها، وهذا ما يدفعنا للقول بضرورة تجنب اللجوء المفرط إلى الاستدانة الخارجية وضرورة مراعاة اقتران هذه الاستدانة بخطط و استراتيجيات مسبقة، مدروسة بعناية فائقة لاستثمار الموارد الناجمة عن هذه الاستدانة، بحيث تكون النتيجة المحققة فائض في الميزان التجاري، ومزيد من الموارد المالية المتجددة اللازمة لتمويل خدمات هذه الديون من جهة، ومستلزمات التنمية الاقتصادية بشتى أنواعها من جهة أخرى.

الفرع الثاني

قدرة الدول العربية على خدمة ديونها الخارجية:

إن الهدف الرئيسي لإدارة الدين الخارجي، هو التأكد من أن نمو هذا الدين يجب أن يبقى في حدود قدرة الدولة المدينة على خدمة ديونها، ولتحقيق ذلك لابد أن يكون الاقتراض الخارجي منسجماً مع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات على المدى الطويل، ويضاف إلى ما تقدم، ضرورة وجود سياسة مالية واقتصادية ناجعة على مستوى الهيكل الاقتصادي الكلي لتلك الدول بما يمكنها من استثمار هذه الموارد المالية المتاحة في خلق منابع جديدة وكافية لتمويل مشاريع تنمية مستدامة من جهة، وتمويل مستحقات خدمة تلك الديون من جهة أخرى، وذلك بحسبان أن تلك المشاريع يجب أن تشكل المورد الأساسي لتمويل هذه المستحقات وغيرها مستقبلاً، كمؤشر حقيقي على مدى نجاح سياسة إدارة الدين الخارجي في تحقيق أهدافها.

لتحقيق هذا الهدف يجب على القائمين على إدارة ملف الديون الخارجية في الدول العربية أن يأخذوا بعين الاعتبار مجموعة من العوامل الأساسية، نجملها فيما يلي:

أولاً: قدرة الدولة المدينة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير[22]: ترتبط قدرة الدولة المدينة على خدمة أعباء ديونها الخارجية في الأجل القصير، ارتباطاً وثيقاً بمدى كفاية وملائمة وسائل الدفع (السيولة المالية) التي تمتلكها تلك الدولة لمواجهة الالتزامات الخارجية في الأجل القصير، وبصفة عامة يمكن القول بأن : دراسة العوامل المحددة للسيولة المالية لدولة ما، و من ثم قدرة هذه الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل: عوامل ذات طبيعة متقلبة، عوامل ذات طبيعة تعويضية، وأخيراً عوامل ذات طبيعة جامدة.

1_ عوامل ذات طبيعة متقلبة: تعتبر حصيلة الصادرات والواردات في دولة ما من أهم هذه العوامل ذات الطبيعة المتقلبة، وذلك نظراً لسهولة تأثر هذه الحصيلة بمجموعة من العوامل الأخرى، فعلى سبيل المثال: حدوث كوارث طبيعة مفاجئة (فيضان _ جفاف _

[22] مازن أبو حصيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

زلازل)، من شأنه أن يؤثر بصورة مباشرة على الإنتاج الزراعي للدولة، ومن ثم فإن هذا الأمر سينعكس بصورة مباشرة على حصيلة الصادرات لتلك الدولة علماً بأن هذا العامل يصعب التنبؤ به مسبقاً.

2_ عوامل ذات طبيعة تعويضية: ويقصد بها تلك المصادر من النقد الأجنبي، والتي يمكن للاقتصاد القومي اللجوء إليها في الأجل القصير لدعم قدرته على الوفاء بالتزاماته الخارجية، نتيجة حدوث عجز طارئ في احتياطي الدولة من العملة الصعبة، ويشترط في هذه الحال، أن تلتزم الدولة برد ما حصلت عليه من العملات الأجنبية من تلك المصادر حالما تنتهي الظروف الطارئة المسببة للجوء إلى هذه المصادر، ومن هنا جاءت تسميتها بالتعويضية ، ومن الأمثلة على ذلك: لجوء الدولة لاستخدام حقوق السحب المختلفة من صندوق النقد الدولي للغاية المذكورة آنفاً.

3_ عوامل ذات طبيعة جامدة: وتتمثل بمجموعة من العوامل الثابتة غير المتقلبة أو القابلة للتعويض، ومن أهم الأمثلة على هذه العوامل : مجموعة من البنود في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للدولة، وهي عبارة عن الواردات الضرورية (غير القابلة للضغط) وأهمها[23]:

- المواد الاستهلاكية الغذائية الضرورية.
- قطع الغيار اللازمة لعمليات الإحلال والتجديد للطاقات الإنتاجية القائمة.
- السلع الوسيطة، مثل مواد الطاقة والمواد الخام اللازمة لتشغيل قطاعات الإنتاج.
- المعدات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار.

مما تقدم نخلص إلى القول، بأن هذه العوامل بطبيعتها المختلفة هي المتحكم الأساسي في قدرة أي من الدول المدينة بما فيها العربية على خدمة ديونها الخارجية في المدى القصير، ومن ثم فإن نجاح القائمين على إدارة السياسة المالية والاقتصادية لتلك الدول في التكيّف مع هذه العوامل وتجنب آثارها السلبية، إنما يعتبر مؤشراً هاماً على حسن إدارة ملف الدين الخارجي، ومن ثم تحقيق الهدف الأساسي لهذه الإدارة

[23] فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص29.

كما ذكرنا سابقاً، مع الإشارة هنا إلى ضرورة مراعاة الطبيعة الخاصة لموارد الدولة واحتياجاتها في إطار تقييم نتائج عمل هذه الإدارة.

ثانياً: قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل: ترتبط قدرة الدولة على خدمة ديونها، والتزاماتها الخارجية في الأجل الطويل بمرحلة النمو الاقتصادي التي وصلت إليه الدولة، وبطبيعة وسرعة مسار عملية التنمية الاقتصادية فيها، وبعبارة أخرى، تتوقف قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل على مدى نجاحها في عملية التنمية، بحيث تتمكن من رفع معدل نمو الادخار وانتاجية استثماراتها، وكذلك معدل نمو الصادرات اللازم لتوفير ذلك القدر من الموارد المالية اللازمة لمواجهة أعباءها، والتزاماتها الخارجية[24].

على مستوى الدول العربية كمجموعة، وصلت مستويات الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة إلى نحو 115% بنهاية عام 2020، بمبلغ يصل إلى نحو 766 مليار دولار أمريكي، ، وتشير تقديرات صندوق النقد العربي أن هذا المديونية قد انخفضت نسبياً مع نهاية عام 2021 ليصل إلى نحو 756 مليار دولار أمريكي، ما يعادل نحو 108% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، نتيجة تحسن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال العام الماضي مقارنة بعام 2020،[25].

بناءً على ما سبق، وبتحليل البيانات المذكورة آنفاً، يمكن القول: بأن نجاح بعض الدول العربية في تحقيق انخفاض ملموس في نسبة الدين الخارجي لديها، إنما يعكس في حقيقة الأمر نجاح السياسات المالية والاقتصادية في تلك الدول في استخدام القروض الخارجية في مجالات تنموية، وما يتطلبه ذلك من إقامة علاقة

[24] محمد لبيب شقير،" **العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مكتبة النهضة، القاهرة، ط2، 1958، ص125.

[25] د. عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، **ورشة العمل الثانية "عن بُعد" حول تحسين كفاءة إدارة الدين العام في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، **2022**.

متينة بين مبلغ القرض الخارجي من جهة والاستثمار والتصدير من جهة أخرى، فعندما تنفق الأموال المقترضة لزيادة الإنتاج المخصص للتصدير يصبح سداد الديون ممكناً بل وسهلاً، وما يعنيه ذلك من تطور وزيادة مستمرة في حركة رأس المال، ونمو حجم القطع الاجنبي، وتوفير السيولة اللازمة ذاتياً لمزيد من مشاريع التنمية الاقتصادية وصولاً إلى التنمية المستدامة مستقبلاً.

خـــاتـمة:

تعتبر القروض الخارجية من أهم مصادر التمويل التي لها دور كبير في انطلاق عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودعم استمرارها نحو الديمومة، ولكن مع مرور الزمن، ونتيجة وجود بعض السياسات الاقتصادية غير المبنية على أسس علمية وعملية سليمة، فقد خرجت تلك القروض بمواردها المالية عن مسارها المزعوم مسببةً تباطؤ في مراحل تحقيق التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، مع وجود فوارق لا يستهان بها في مستويات الانجاز بين هذه الدول تبعاً لمجموعة من العوامل (مستوى الأداء الاقتصادي – توافر المواد الأولية – الكفاءة في إدارة ملف الدين الخارجي – وجود إدارات معنية بالمتابعة والتطوير للاستثمارات المنجزة...الخ).

وبالمحصلة فإن الواقع العملي قد أثبت بأن للديون الخارجية دوراً لا يستهان به في تطور عدد من البلدان، وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فيها جنباً إلى جنب مع انجاز مراحل متقدة من مشاريع التنمية الاقتصادية في إطار انجاز مشروع التنمية المستدامة لأي من هذه البلدان.

لما تقدم فقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وذلك وفق ما يلي:

أولاً_ النتائج:

1-إن الآثار السلبية للمديونية الخارجية في بعض المراحل الزمنية على انجاز مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول العربية، يعود إلى انتهاج هذه الدول لسياسة خاطئة في عملية الاستدانة من الخارج دون وجود دراسات مسبقة حول آلية استثمار ناجعة للموارد الناجمة عن هذه المديونية، مما شكل أعباء مالية إضافية، وعجزاً مالياً على مستوى الهيكل الاقتصادي الكلي لبعض هذه الدول.

2- لا يعتبر اللجوء إلى الاستدانة من الخارج خطأ في حد ذاته مادام يوفر للبلد المدين الأموال اللازمة من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية، بل الخطأ في طريقة الدول المقترضة من إدارة تلك الأموال بشكل خاص.

3- إن التنمية الاقتصادية كهدف منشود للقائمين على تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للدول العربية، يتطلب من هؤلاء دراسة معمقة لمقومات هذه التنمية ومعوقاتها في تلك البلدان قبل التفكير في اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لانجاز مشاريع تحت مسمى التنمية، وهي في حقيقة الأمر بعيدة كل البعد عن هذا المسمى.

ثانياً: التوصيات:

1-باعتبار أن استراتيجية التنمية الاقتصادية لا تتبلور من فراغ، فإنه بالضرورة بمكان أن توجه الجهود والامكانات المتاحة لدى الدول العربية نحو الاستفادة من التجارب الاقليمية والدولية في مجال التنمية، من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

2-إن نجاح سياسات التنمية الاقتصادية يبدأ بخطوة وهي التخطيط الاقتصادي العلمي والسليم والذي إن وجد فإنه يشكل دلالة على أن الجهود التي تبذل لتحقيق هذه التنمية سوف تأتي بثمارها عاجلاً أم أجلاً، فالتخطيط السليم يقود إلى اختيار الاستراتيجية المناسبة لتحقيق خطة التنمية في ضوء الامكانات والموارد المتاحة لأي من الدول العربية، ويضمن في ذات الوقت الاستغلال الأفضل لها.

3-لزيادة فعالية الديون الخارجية في دفع عملية التنمية الاقتصادية، لابد من معرفة الآلية المثلى لاستخدام تلك الديون وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الانتاجية ذات العائد السريع، مثل قطاع الصناعات التحويلية ، وصناعة تكنولوجيا المعلومات.

قائمة المراجع:

1- الكتب العلمية:

- د. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، ط1، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014.

- د. رمزي زكي، **مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية**، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

- د. رمزي زكي، **الديون والتنمية -القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

- سعد طه علام، **التنمية والدولة**، ط2، دار طيبة، القاهرة،2004.

- صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2007.

- د. عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، **ورشة العمل الثانية "عن بُعد" حول تحسين كفاءة إدارة الدين العام في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2022.

- عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العلمي، الأردن، 2006.

- محمد عبد العزيز عجمية، ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها**، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

- محمد لبيب شقير،" **العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مكتبة النهضة، القاهرة، ط2، 1958.

2- الرسائل العلمية:

- سالم عبد الله أحمد، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية -المعوقات (دراسة حالة السودان)**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2017.

- د.علي شهاب سليمان، **ظاهرة عجز الموازنة العامة في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية والمالية – كلية الحقوق – جامعة دمشق، دمشق، 2022.

- فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

- قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.

- مازن أبو حصيرة،" **الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين**"، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

- مصطفى زويرني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000.